

20

قطاع فلاحى يواكب التحوّلات المناخية ويرفع تحدّيات المرحلة



قطاع فلاحي يواكب التحوّلات المناخية ويرفع تحدّيات المرحلة

إننا وجهنا سياساتنا الفلاحية منذ التغيير نحو تحقيق الأمن الغذائي وتكريس السيادة الوطنية في هذا المجال، وجعلنا من هذا القطاع قطاعا إستراتيجيا للحفاظ على ثروتنا الوطنية، وتمكين السكان في القرى والأرياف من مقومات العيش الكريم وفي مقدمتها توفير الماء الصالح للشرب ووسائل الإنتاج والمساعدات والتشجيعات الكفيلة بتأمين موارد رزقهم.

كما ركزنا اهتمامنا على النهوض بالزراعات الكبرى وتطوير تربية الماشية و طاقة إنتاج الألبان واللحوم و دفعنا هياكل الإنتاج والفلاحين إلى تحسين إنتاجية المستغلات وتفعيل الخريطة الفلاحية وإلى الإقبال على التصدير بما مكنّ بلادنا من تحقيق مكاسب كبرى في كل هذه الميادين. واقتحمت تونس بثقة واقتدار مجال الإنتاج البيولوجي، وتقدمنا خطوات كبرى في البحوث الفلاحية. وكانت النتائج في مستوى الأهداف المرسومة رغم الصعوبات المناخية وتقلبات الأسواق العالمية.

واليوم يتجسم التحدي في تحقيق نقلة نوعية جديدة تأخذ في الاعتبار التحوّلات المناخية وعدم استقرار العوامل الطبيعية، تعتمد إلى جانب تحقيق أهدافنا الإستراتيجية الرامية إلى تكريس الأمن الغذائي المستدام، الحفاظ على السلامة البيئية وحماية المحيط والرصيد الوطني من المياه والتربة وإحكام التصرف فيها وتعبئتها، واستعمال التقنيات الحديثة في إطار عملية تأهيل واسعة للقطاع الفلاحي والنهوض بالموارد البشرية والكفاءات العاملة فيه.

وذلك من خلال :

1/ القيام بدراسات إستشرافية لقطاع المياه إلى أفق 2050 ؛

يتم إنجازها قبل موفى سنة 2014 بوضع خطة إستراتيجية شاملة ومتكاملة للمياه حتى ذلك الأفق، مع التأكيد على الجوانب الكمية والنوعية والأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والبحث العلمي.

2/ بلوغ نسبة تعبئة الموارد المائية مستوى 95% مع بدايات النصف الثاني من العشرية القادمة مع تحسين استغلالها، وتوظيفها التوظيف الأمثل.

3/ مواصلة ربط السدود ودراسة تحويل فوائدها.

4/ رفع نسبة الغطاء الغابي من 12.8% حاليا إلى 16% سنة 2020 ؛
وذلك بإنجاز 250 ألف هكتار من التشجير الغابي والرعي بمعدل 27 ألف هكتار سنويا بداية من 2012.

6/ رفع نسبة المناطق المحمية من المساحة الجمالية للغابات من 17% حاليا إلى 20% في أفق سنة 2024 ؛
وذلك بإحداث وتهيئة 20 منطقة محمية جديدة في المناطق الغابية. وسنركز جهودنا لتكون فترة

7/ خماسية التكامل بين البحث العلمي الفلاحي وقطاع الإنتاج :
عبر آليات وقنوات إحاطة جديدة للفلاحين من قبل كبار الفنيين والباحثين لتثمين البحث وإدماج
التقنيات الجديدة في قطاع الإنتاج.

ولما كان الأمن الغذائي وتكريس السيادة الوطنية في هذا المجال من ثوابت سياستنا، فإننا سنعمل على :

8/ تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة القمح الصلب خلال الخماسية القادمة.

9/ بلوغ نسبة 10 % من الإنتاج السمكي متأتية من نشاط تربية الأسماك سنة 2014.

10/ مضاعفة المساحات المخصصة للزراعات البيولوجية ؛
لبلوغ 500 ألف هكتار سنة 2014.

11/ زيادة بنسبة 50 % في المساحات المخصصة للزراعات المحمية والبيوجحرارية :
• ببلوغ مساحة 310 هكتارا سنة 2014.
• وإحداث مركز فني لهذا القطاع.

كما سنحدث مشروعا نموذجيا في مجال البستنة تحت تسمية :
12/ "مدينة البستنة"

لتكون قطب امتياز ودافع تطوير لهذا القطاع الواعد .إلى جانب :
13/ تأهيل المستغلات الفلاحية وفق المعايير العالمية؛
وتعزيز استعمال التقنيات الحديثة للاقتصاد في الماء (قطرة-قطرة) في المساحات السقوية
لتشمل على الأقل 200 ألف هكتار مقابل 120 ألف هكتار حاليا.

14/ وضع آليات تمويل جديدة للفلاحة تواكب التحولات النوعية والتكنولوجية للقطاع.

15/ إحداث علامة تونسية لمنتجاتنا الفلاحية الموجهة للأسواق الخارجية.

16/ إقرار امتيازات خاصة لباعثي شركات خدمات الميكنة الفلاحية:
• تمكن من تجديد الأسطول والترفيه في المردودية وإدماج التقنيات الحديثة.
• ومن تشجيع الناشطين في مجال التكنولوجيا الفلاحية.